



لجنة مشكلات السلع

الدورة الحادية والسبعون

روما، 4-6 أكتوبر/تشرين الأول 2016

برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التجارة والأسواق
ضمن الإطار الاستراتيجي المراجع

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن إنجازات منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في مجال التجارة والأسواق في فترة السنتين 2014 – 2015، وتحلل الوجيهات الرئيسية والمسائل الناشئة التي قد تؤثر على عمل المنظمة وأنشطتها في المستقبل في مجالي التجارة والأسواق، وتحدد المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في هذين المجالين في الفترة 2016-2017 التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للإطار الاستراتيجي وإعداد الخطة متوسطة الأجل للفترة 2018-2021.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من قبل اللجنة

إنّ اللجنة مدعوة إلى أن:

- ◀ تأخذ علماً بالإنجازات التي حققتها عمل المنظمة في مجالي التجارة والأسواق خلال الفترة 2014-2015؛
- ◀ تسدي المشورة بشأن الوجيهات والقضايا الناشئة التي حددت على أنها جزء من السياق العالمي للتنمية؛
- ◀ تسلط الضوء على الأولويات الرئيسية للعمل في مجال التجارة والأسواق التي ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار في استعراض وتنفيذ برامج لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة؛
- ◀ تُنوّه بأهمية تدفقات الاستثمار إلى الزراعة بالنسبة إلى أسعار السلع والتجارة (بما في ذلك التدفقات الأجنبية) وضرورة دراسة الصلات بين تدفقات الاستثمار والتجارة وأسعار السلع؛
- ◀ تأخذ علماً بضرورة وضع مجموعة منتظمة من المعلومات الكمية عن السياسة التجارية كأولوية عمل في مجال التجارة والأسواق.



mr124

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد بوبكر بن بلحسن

أمين لجنة مشكلات السلع

البريد الإلكتروني : Boubaker.benbelhassen@fao.org

أولاً - مقدمة

1- وفقاً لما لحظه نظام إعداد البرامج والميزانية والرصد المستند إلى النتائج الذي أنشأه مؤتمر المنظمة عام 2009، استُعرضت خلال عام 2014 الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة لفترة السنتين 2014-2017، مع الأخذ بالاعتبار الجهات والتطورات في البيئة الخارجية والتوجيهات التي وفّرتها المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية ولجنتنا البرنامج والمالية والمجلس. وقد أقر مؤتمر المنظمة في يونيو/حزيران 2015 الخطة المتوسطة الأجل لفترة السنتين 2014-2017 (المراجعة)¹.

2- وأُعربت الأجهزة الرئاسية ولا تزال خلال عامي 2015 و2016 عن دعم قوي ثابت لضرورة الاستمرار في التوجه الاستراتيجي للمنظمة لتحقيق الأثر الكامل للإطار الاستراتيجي المراجع (انظر الملحق الأول).

3- وحدثت في الفترة 2015-2016 عدة تطورات عالمية هامة ستوفر الإطار العام لعمل المنظمة في المستقبل: أهداف التنمية المستدامة وعددها 17 هدفاً التي اعتمدها الأمم المتحدة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وخطة عمل أديس أبابا؛ واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ (المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف)؛ والمؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية ووثيقة النتائج الصادرة عنه وإعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل المنبثق عنه؛ وإطار سندي للحد من أخطار الكوارث، مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والمهاجرين؛ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة/الخطة الحضرية الجديدة.

4- ويجري خلال عام 2016 استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة، الذي يتم كل أربع سنوات، وإعداد خطة متوسطة الأجل جديدة للفترة 2018-2021، وذلك من خلال المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية، ليصادق عليها كل من المجلس والمؤتمر في النصف الأول من عام 2017. وستوفّر هذه العملية فرصة للمنظمة لمواصلة تركيز عملها لتحقيق مزيد من النتائج الملموسة، خاصة على المستوى القطري. وقد رحّب مجلس المنظمة في دورته الثالثة والخمسين بعد المائة بالمواءمة بين الإطار الاستراتيجي للمنظمة وبين أهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى أنه ستكون هناك فرصة لتوفير المزيد من الاتساق لدى إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021.

5- في هذا السياق، تقدم هذه الوثيقة معلومات عن عمل المنظمة في مجال التجارة والأسواق، مُنظمة على النحو التالي:

- لمحة موجزة عن إنجازات المنظمة في مجال التجارة والأسواق التي ساهمت في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في فترة السنتين 2014-2015؛

¹ انظر وثيقة المؤتمر 3/2015 C: <http://www.fao.org/3/a-mm710a.pdf>

- التطورات والوجهات العالمية وتلك الخاصة بالقطاعات التي تؤثر في عمل المنظمة والتي ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار عند استعراض الإطار الاستراتيجي وإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021؛
- مجالات العمل ذات الأولوية في المستقبل في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة والوجهات والتطورات العالمية التي يجري تحديدها.

ثانياً- الإنجازات في عمل المنظمة في مجالي التجارة والأسواق خلال الفترة 2014-2015

6- يؤتق تقرير تنفيذ البرامج الفترة 2014 - 2015² إنجازات المنظمة خلال فترة السنتين. وقد استرشد عمل المنظمة في مجال التجارة والأسواق بالدورات السابقة للجنة مشكلات السلع وساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة جميعها والهدف الاستراتيجي 6.

7- وقدمت المنظمة إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين أحدث المعلومات لمساعدتهم على رسم وتنفيذ استراتيجيات كفؤة وشاملة في مجال الأسواق والتجارة. وقد اتسع خلال فترة السنتين استخدام سبعة عشر منتجاً من منتجات المنظمة في مجال معلومات السوق. وواصلت المنظمة بصفتها مضيف أحد هذه المنتجات، وهو "نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية"، مساهمتها في تعزيز الشفافية في أسواق السلع الغذائية الدولية بتوفيرها بانتظام معلومات حديثة عن ظروف نمو المحاصيل والأوضاع العالمية للعرض والطلب وحركات الأسعار وتطورات السياسات. وجنباً إلى جنب مع المنظمات التسع الأعضاء التي تشكل أمانة "نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية"، يَسْرَت المنظمة أيضاً تبادل المعارف والحوار في مجال السياسات بين البلدان المنتجة والمستهلكة الرئيسية للسلع الغذائية الأساسية (القمح والذرة والأرز وفول الصويا). وتبوأَت المنظمة أيضاً دوراً قيادياً في تعزيز قدرات الرصد في البلدان المشاركة في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية بتدريب جهات التنسيق الوطنية من خلال برنامج تبادل المعلومات ضمن هذا النظام وتنفيذ مشاريع تطوير هادفة في بلدان عدة.

8- وأصدرت المنظمة النشرة الفصلية للإنذار المبكر للأغذية والزراعة وكذلك آخر المستجدات في "النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة (GIEWS)" بشأن وقع المخاطر الطبيعية المختلفة على الصعيدين الإقليمي الفرعي والقطري. وفي هذا الصدد، أولي اهتمام خاص خلال عام 2015 لرصد تأثير ظاهرة النينيو المناخية في البلدان والمناطق المتضررة. كما اضطلع النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة أيضاً بدور رائد في تشكيل "نظام الإنذار المبكر - العمل المبكر EWEA"، المصمم لترجمة التنبؤات والإنذارات المبكرة إلى إجراءات مبكرة سريعة ذكية وهادفة. كذلك أصدرت المنظمة تقاريراً منتظمة تسلط الضوء على أثر الأزمات الممتدة على الأمن الغذائي وإنتاج المحاصيل، بينما قدّم "نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة (ASIS)" وقدم الموقع الإلكتروني لـ"مرصد الأرض" بيانات حديثة عن الاستشعار عن بُعد، وساعداً على تحسين الكشف عن مناطق زراعة المحاصيل التي تعاني إجهاداً مائياً

² الوثيقة 2014-15 PIR 2017/8 C (www.fao.org/pir)

(الجفاف). وأُوفد في الفترة 2014-2015 ما مجموعه 12 بعثة من بعثات تقدير إمدادات المحاصيل والأغذية إلى سبعة بلدان، وتمت مساعدة بلدين اثنين من البلدان على بناء قدراتهما في مجال رصد أسعار الأغذية لصنع القرار من خلال تنفيذ النسخة الوطنية لأداة رصد وتحليل أسعار الأغذية المتضمنة في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة.

9- وركز عمل المنظمة في مجال التجارة على دعم البلدان في الانخراط الفعال في الاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية وذلك بتوفير مدخلات تحليلية وتطوير للقدرات في ما يتعلق بالتجارة والأمن الغذائي. وقد توج هذا العمل بإصدار تقرير حالة أسواق السلع الزراعية للفترة 2015-2016 "التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام". وعقدت مناقشات موائد مستديرة عديدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات، لنشر وبحث الرسائل الرئيسية.

10- وعملت المنظمة في إطار المبادرة الإقليمية لتجارة الأغذية الزراعية وتكامل الأسواق في أوروبا وآسيا الوسطى على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للتعامل بفعالية مع التحديات التي تطرحها زيادة التكامل التجاري، بما في ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولضمان استدامة جهود تطوير القدرات هذه، أُنشئت في عام 2014 بدعم من منظمة الأغذية والزراعة شبكة إقليمية غير رسمية لخبراء في مجال السياسات الزراعية والتجارية، تجمع معاً خبراء من الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لتعزيز تبادل المعارف والخبرات بقضايا السياسات التجارية وتحسين نوعية وأهمية المشورة الفنية والتوصيات في مجال السياسات.

11- وواصلت المنظمة تقديم توليفات عن الجهات والآثار المترتبة على الاستثمارات الدولية في القطاع الزراعي. ونشرت ووزعت على نطاق واسع ملخصاً عن دراسات حالة للاستثمارات في البلدان النامية وتحليلًا للتحديات والفرص المتاحة. ودعمت المنظمة عملية وضع "المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية" والتفاوض بشأن هذه المبادئ، التي وافقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2014. ووضعت أيضاً، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "التوجيهات لسلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة"، التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات على تطبيق هذه المبادئ وغيرها من المعايير الطوعية الأخرى للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

12- وعُقد في بوغوتا، كولومبيا، في الفترة من 25 إلى 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، الاجتماع المشترك للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة (الدورة الثامنة والثلاثون) والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة (الدورة الأربعون)، الذي سبقته الدورة التاسعة عشرة للجماعة الفرعية للبلدان المنتجة للسيرال والأغاف (الهنيكين). وعقد في قوانغتشو، الصين من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 4 ديسمبر/كانون الأول 2015 اجتماع بين الدورات للجماعة الحكومية الدولية المعنية بالحمضيات ركز على التعاون الدولي في مجال البحوث للسيطرة على أمراض الحمضيات. وعقدت في نيفاشا، كينيا من 25 إلى 27 مايو/أيار 2016 الدورة الثانية والعشرون للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي، استعرض فيها المندوبون العوامل التي تؤثر على العرض والطلب، فضلا عن قضايا

محددة من مثل أثر الحدود القصوى لمستوى المخلفات على تجارة الشاي الدولية ودور صغار المزارعين في إنتاج الشاي وأثر تغير المناخ على الشاي.

13- وواصلت المنظمة تعاونها في مجال التوقعات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووسعت إلى حد كبير عملها في مجال التوقعات المتوسطة الأجل من حيث التغطية الجغرافية وتغطية السلع. وتضمنت نسخة التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة لعام 2014 فصلاً خاصاً عن الهند أنتج بتعاون وثيق مع المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية في الهند. وقد أسفر هذا التعاون عن عمل منظم في مجال التوقعات المتوسطة الأجل بشأن السلع في البلاد. وفي نسخة عام 2015، ركز الفصل الخاص على آفاق وتحديات الزراعة البرازيلية. وتحضيراً لزيادة التركيز الإقليمي، تم تمكين نظام نموذج المحاكاة لإنتاج توقعات متوسطة الأجل للبلدان الأعضاء جميعها تقريباً. وأعدت في الفترة 2014-2015، توقعات إقليمية لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ثالثاً- التطورات والوجهات العالمية وتداعياتها على عمل المنظمة في مجال التجارة والأسواق

14- تتأثر التطورات في الأسواق العالمية للسلع الزراعية وفي التجارة الدولية بصورة متزايدة بآليات الحوكمة المتعددة أصحاب المصلحة وبالعمليات العالمية.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

15- تشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير/كانون الثاني 2016، تحولاً في الموازنة الراهنة في رؤية العالم ومقارنته وطموحه بشأن معالجة الفقر والجوع وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتصدي لتغير المناخ من خلال مجموعة مترابطة من 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، إدراكاً لواقع أن المسائل المتعلقة بالأغذية والتغذية وسبل العيش وإدارة الموارد الطبيعية لا يمكن أن تُعالج كلٌّ على حدة. ولضمان المساءلة المتبادلة بين أصحاب المصلحة جميعاً، تدعو خطة عام 2030 إلى توسيع إطار إعداد التقارير والرصد توسيعاً كبيراً، بما يضمن المساءلة المتبادلة بين جميع أصحاب المصلحة، وبما يستند إلى 230 مؤشراً عالمياً ستقدم البلدان جميعها تقارير عنها، تتوج بعملية متابعة واستعراض يتولّى كل بلد معني قيادتها لتصل إلى ذروتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

16- وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تشديداً كبيراً على كل من الأمن الغذائي والتغذية والتجارة الدولية. وفي حين أن الروابط المحددة بين التجارة الدولية والأمن الغذائي والتغذية غير مفصلة تفصيلاً شاملاً في إطار أهداف التنمية المستدامة، إلا أن واقع وجود غايات متعلقة بالتجارة في إطار عدد من الأهداف يوفر مجالاً لتعزيز دور التجارة

في معالجة التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية. وفي نهاية المطاف، تعتمد القدرة على تحقيق الإمكانيات التحويلية لأهداف التنمية المستدامة أيضاً على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وتضع الرؤية الجديدة التجارة في صلب التعاون الدولي، مع تحويل علاقات المعونة إلى علاقات تجارية ومع إدراك أن التجارة والسياسات ذات الصلة يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في استحداث وتمكين الظروف المواتية لتيسير التحول الهيكلي.

شفافية السوق واستقراره

17- يبدو أن الأسواق الدولية للأغذية أهدأ مما كانت عليه في الأعوام الأخيرة، لكن تقلبات الأسعار وآليات الحد من ارتفاع الأسعار الشاهقة ما زالت تشكل مصدر قلق. وقد بدأت الأسعار بالاعتدال في عام 2013، لكن ذلك لا يحول دون احتمال أن تشهد الأسعار في السنوات العشر المقبلة نوبات تقلب، بما في ذلك ارتفاع شاهق في الأسعار. وقد تستمر عوامل تتخطى ظروف الاقتصاد الكلي في التأثير على استقرار الأسعار - مثلاً، يتوقع أن تصبح أحداث الطقس الشديدة المتصلة بالمناخ أكثر تواتراً وأكثر كثافة، ما سينعكس في وجهات الغلال وبالتالي في الأسعار. وعلى المدى المتوسط، يتوقع أن تكون الأسعار أعلى هيكلياً مما كانت عليه في العقد الذي سبق الارتفاع الشاهق في الأسعار في الفترة 2007-2008، لكن ذلك لا يتعارض مع الاتجاه الطويل الأجل لانخفاض الأسعار الحقيقية. فعلى مدى السنوات الـ 100 الماضية، انخفضت أسعار القمح بمعدل 1.5 في المائة في السنة بالقيمة الحقيقية، بينما لا يزال مستوى الارتفاع الشاهق للأسعار ينخفض مع مرور الوقت بسبب التحسينات في مرونة الإنتاج وقدرته على التكيف وعودة التجارة.

18- ومع ذلك، سيتطلب ضمان سلامة أداء أسواق السلع الغذائية والحد من شدة تقلب أسعار الأغذية تجديد الجهود الرامية إلى زيادة التنسيق في ما بين البلدان وتعزيز شفافية السوق بغية زيادة استقرار الأسواق محلياً وعالمياً على حد سواء. ولتعزيز شفافية السوق والحد من تقلب الأسعار، هناك على وجه الخصوص حاجة إلى معلومات آنية وموثوقة أكثر عن أسواق السلع وإلى تحسين المعلومات عن الأمن الغذائي والانكشاف على المخاطر. وما زال للرصد والتقدير الدائمين المعززين ولتحسين فهم تطورات السوق في الأجل القصير أهمية حاسمة لضمان تلبية احتياجات الأمن الغذائي الفورية وتشجيع تحسين تنسيق وتماسك الاستجابات بشأن السياسات على الصدمات والاضطرابات التي تشهدها الأسواق. وهذا ما أبرزه البيان الصادر عن آخر اجتماع لوزراء الزراعة في بلدان مجموعة العشرين الذي عُقد في كزيانغ (الصين) بتاريخ 3 يونيو/حزيران 2016.

اتفاقات التجارة الإقليمية والعالمية

19- أسفر المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية عن التوصل بنجاح إلى إعلان وزاري وستة قرارات وزارية تشير أربعة منها خصوصاً إلى الزراعة بشأن التنافس في التصدير والآلية الخاصة للوقاية للبلدان النامية والاحتفاظ بمخزونات عامة لأغراض الأمن الغذائي والقطن. ومن الأهمية بمكان أن الالتزامات المتعلقة بالتنافس في التصدير تتوقع أن تلغي البلدان المتقدمة فوراً إعانات التصدير للمنتجات الزراعية باستثناء عدد قليل منها، في حين لا يتوقع أن تقوم

البلدان النامية بذلك إلا بحلول عام 2018 وبوتيرة أبطأ في حالات معينة. وفي ما يتعلق بأشكال أخرى من سياسات التصدير (الائتمانات المخصصة للصادرات والمعونة الغذائية والمؤسسات التجارية التابعة للدولة)، فإن الضوابط الواردة في القرار أقل صرامة، لكنها هي أيضاً تسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من الأثر التشويهي الممكن لهذه السياسات على التجارة.

20- ويعيد القرار المتعلق بالاحتفاظ بمخزونات عامة التأكيد مجدداً الاتفاق الذي تُوصَل إليه سابقاً في منظمة التجارة العالمية، والذي يفترض أن يمتنع الأعضاء عن استخدام آلية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية لمواجهة امتثال بلد نامٍ من البلدان الأعضاء لالتزاماته في ما يتعلق بالدعم المحلي المشوه للتجارة، بقدر ما يتعلق الأمر بمحاصيل غذائية أساسية تقليدية يحتفظ بها لأغراض الأمن الغذائي من خلال برامج احتفاظ بمخزونات عامة قائمة. وينص القرار بشأن الآلية الخاصة للوقاية للبلدان النامية على استحداث برنامج عمل للمفاوضات بشأن هذه القضية، لكنه أيضاً يؤكد من جديد أنه يحق للبلدان النامية اللجوء إلى هذه الآلية. وأخيراً، لا يتناول القرار بشأن القطن مسألة الإعانات المحلية في البلدان المتقدمة، لكنه يتضمن أحكاماً ستؤدي إلى تحسين إمكانية وصول القطن من أقل البلدان نمواً إلى أسواق الدول المتقدمة الأعضاء وكذلك إلى أسواق البلدان النامية الأعضاء التي تعلن أنها في وضع يمكنها من ذلك.

21- وفي حين لا تزال هناك مواقف متباينة في ما بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن مستقبل جدول أعمال الدوحة بشأن التنمية، والاتفاقات الإقليمية، وخاصة "الإقليمية الكبرى"، مثل اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ، التي اختتمت المفاوضات بشأنه في أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، ويحتمل أن تؤثر على اتجاهات التجارة العالمية في المنتجات الزراعية.

تغير المناخ

22- في ديسمبر/كانون الأول 2015، اعتمد مؤتمر الأطراف (في دورته الحادية والعشرين) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اتفاق باريس التاريخي للإجراءات التي ستتخذ ما بعد عام 2020 على صعيد تغير المناخ. وأدرج أكثر من 90 في المائة من كافة البلدان التي قدمت مساهمات مقررة محددة وطنياً في إطار مفاوضات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين الزراعة باعتبارها قطاعاً سيتمّ بحثه لأغراض التخفيف من وطأة الآثار و/أو التكيف معها. ومع توقيع اتفاق باريس في نيويورك في 22 أبريل/نيسان، أصبحت هذه المساهمات مساهمات محددة وطنياً ملزمة. وسيكون توجيه التمويل الخاص بالمناخ إلى استثمارات في الأغذية والزراعة مركزياً في عملية تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

23- وقد أعدت المنظمة استراتيجية خاصة بتغير المناخ وخطة عمل مرتبطة بها وعرضتها في الدورة الحالية للجنة مشكلات السلع³، وهي تعرض ما تسعى المنظمة إلى تحقيقه والسبيل إلى ذلك من أجل تقديم أفضل دعم ممكن للبلدان الأعضاء لتلبية احتياجات نظمها الغذائية والزراعية وسبل العيش المعتمدة عليها بالنسبة إلى التكيف مع تغير المناخ

والقدرة على الصمود في وجهه، لا سيما لدى الفئات الأفقر، وذلك بموازاة إدراك قدرة تلك النظم على التخفيف من تأثيرات تغير المناخ.

تطوير سلسلة القيمة والتجارة

24- يمكن أن تطرح زيادة المشاركة في التجارة الدولية، إلى جانب منافعها المحتملة، تحديات مختلفة. ويمكن أن يفرض الترابط المتنامي بين الأسواق إلى تبعات أوسع نطاقاً على الاقتصاد العالمي أو على الأزمات المتعلقة بالصحة، ما سيؤثر على أسعار الأغذية المحلية ويحتمل أن يساهم في تفاقم قضايا سلامة الأغذية. ويمكن أن تطرح مواءمة التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية بغية الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية تحديات على البلدان في ما يخص النفاذ إلى الأسواق الدولية. والعديد من البلدان التي تعتمد على الاستيراد معرضة للمخاطر المتصلة بالأسعار والإمدادات. وتواجه مشاكل خطيرة أقلية تعتمد باستمرار على استيراد الأغذية، من مثل أفريقيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والبلدان المنخفضة الدخل معرضة للمخاطر بخاصة حين تأخذ فواتير استيراد الأغذية المرتفعة والمتزايدة الأموال بعيداً عن خطط إنمائية هامة أخرى، ما يؤدي إلى المزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وتزداد المشكلة تعقيداً للبلدان التي تعتمد على الصادرات الزراعية إذ لا تكون الإيرادات المحققة من الصادرات التقليدية، من مثل الكاكاو والبن والتوابل، مؤكدة، كما أنها تتأثر بالتقلبات في أسعار الأسواق الدولية.

25- وستقتضي معالجة التحديات المتصلة بالتجارة إجراءات لتعزيز إمكان الوصول إلى أسواق جديدة من خلال مواءمة التجارة وسلامة الأغذية وسياسات وتشريعات الصحة والصحة النباتية بغية الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقات التجارة، وعن طريق تنمية سلسلة القيمة لتلبية المتطلبات الدولية لسلامة الأغذية. ومن الضروري ضرورة حيوية تعزيز الأطر المؤسسية لسلامة الأغذية والصحة النباتية والحيوانية عبر تنمية قدرات الوكالات الوطنية لسلامة الأغذية. وهناك طلب متزايد على الارتقاء بمستوى سلاسل القيمة لضمان الاتساق مع المعايير الدولية لسلامة الأغذية وجودتها. ولذلك أهمية خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان المصدرة للأغذية، بما في ذلك للمزارعين ومشغلي الأعمال التجارية الغذائية. ففي حين يمتلك كبار مجهزي الأغذية الموارد اللازمة للوفاء بالمعايير أنفسهم، لا تحظى الأعمال التجارية الصغيرة بمثل هذه الموارد في غالب الأحيان. وينبغي أن يركز تيسير التجارة على تعزيز المؤسسات والمساعدة الفنية لمساندة جهود إضافة القيمة وتحسين الجودة والسلامة في الأسواق المحلية والإقليمية، وكذلك صادرات منتجات مختارة، للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

26- وفي بلدان كثيرة، لا تشمل التطورات في سلاسل القيمة المجموعات المحرومة. ففي كثير من الأحيان، يفتقر المزارعون الأسريون والأعمال التجارية الصغيرة، وخاصة تلك التي تديرها النساء، إلى المعرفة والمهارات والأصول وإمكان النفاذ إلى المؤسسات التمكينية، بما يمكن من المشاركة والتنافس في سلاسل القيمة بصورة فعّالة. وتتطلب تنمية سلسلة القيمة بشكل شامل ومتكافئ بين الرجال والنساء سياسات وأطرًا تنظيمية ملائمة تتيح تنمية منظمات المنتجين

وتمكنينها، وتبني القدرات الفنية وقدرات ريادة الأعمال، بما في ذلك من خلال التدريب المهني للمزارعين ومؤسساتهم/مشاريعهم.

الاستثمارات

27- لدى الاستثمار الأجنبي تأثير كبير على التجارة الزراعية، وبالمقابل يمكن أن يساهم تزايد تدفقات التجارة في اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وقد ارتفع الاستثمار الدولي في الزراعة ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات التي أعقبت الارتفاع الشاهق لأسعار الأغذية في الفترة 2007-2008 وظلت الأسعار ولا تزال على مستوى أعلى من مستواها قبل الأزمة. وهذا تطور إيجابي، ذلك أن تحقيق الهدف الاستراتيجي 2 سيتطلب زيادة كبيرة في الاستثمارات الإنتاجية في التنمية الريفية والزراعة تقدرها وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما بمبلغ إضافي قدره 140 مليار دولار سنوياً. غير أن المنافع الإنمائية للاستثمار الزراعي لا تنشأ تلقائياً، وقد ينطوي بعض أشكال الاستثمار على مخاطر على سكان الريف. فمثلاً، تبين أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات الإضافية في قطاع الزراعة التي أعقبت أزمة 2007-2008 حُصصت للآلات والبنى الزراعية، التي أصبحت تشكل الآن عبئاً على العديد من المزارعين والأسواق الزراعية إذ لم تعد مع انخفاض أسعار الأغذية منذ عام 2012 تكفي لتغطية تكاليف الإنتاج. ويشير التأييد الواسع النطاق لمبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية في عام 2014 إلى الأهمية التي توليها البلدان الأعضاء والشركات ومنظمات المجتمع المدني للاستثمار الزراعي المسؤول.

28- وفي حين يتواصل ارتفاع حصة الإنتاج الزراعي التي تدخل سلاسل التوريد العالمية، تؤثر أنشطة الشركات العاملة في هذه السلاسل تأثيراً متزايداً على البلدان التي تنتج أو تشتري المنتجات. وبتطبيق المعايير المسلّم بها لتسيير الأعمال التجارية المسؤولة، وبخاصة تطبيق إجراءات العناية الواجبة، يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تقلل خطر الآثار السلبية على البلد المضيف. وقد أكدت مؤتمرات القمة الدولية الأخيرة تصرف الأعمال التجارية تصرفاً مسؤولاً، واتخذت بلدان عدة خطوات تشريعية لإيلاء العناية الواجبة في سلاسل التوريد، بما في ذلك من خلال التزامات إعداد التقارير عن البيانات غير المالية أو الكشف عنها. وبإمكان توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن الاستثمارات المسؤولة في سلاسل الإمداد الزراعي أن تساعد البلدان في هذا الصدد.

رابعاً- الأولويات لعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التجارة والأسواق في المستقبل

29- في حين تساهم غالبية أعمال المنظمة في مجال التجارة والأسواق مساهمة مباشرة في التوصل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة (الهدف الاستراتيجي 4) وإلى حد أقل في القدرة على الصمود (الهدف الاستراتيجي 5)، تذهب مساهمات هامة أيضاً إلى الأمن الغذائي (الهدف الاستراتيجي 1) والزراعة المنتجة والمستدامة (الهدف الاستراتيجي 2)، وخفض الفقر (الهدف الاستراتيجي 3).

30- وإن منظمة الأغذية والزراعة، بقدرتها على الاستفادة من الخبرة في التكيف مع تغير المناخ وفي تحليل التجارة، في وضع مثالي يمكنها من أن تأخذ زمام المبادرة في إجراء الكثير من التحسينات اللازمة في قاعدة المعارف المتعلقة بوقوع تغير المناخ على التغييرات في أنماط التجارة. وستدعم المنظمة الحكومات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في الاستفادة من المعرفة المتولدة لوضع سياسات التكيف مع المناخ تندرج فيها التجارة والنمو الشامل، بما في ذلك آليات لتيسير الانتقال إلى سلاسل قيمة مستدامة بالاستفادة من أدوات من مثل شهادات الكربون ومعايير الاستدامة.

31- وستشجع منظمة الأغذية والزراعة الاستخدام الفعال من جانب كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة لمبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. وستضع وتنفذ "برنامجاً مظلة" لترجمة المبادئ إلى عمل في البلدان الأعضاء. ويشمل هذا البرنامج أنشطة للارتقاء بمستوى الوعي وتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وبناء القدرات بالشراكة مع منظمات أخرى مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي. ويعتزم بعض البلدان إدراج "المبادئ" في سياساته وفي الحوافز التي تحكم الاستثمارات الخارجية. وستستجيب المنظمة لاحتياجات البلدان الأعضاء بتقديم تولىفات وخبرة ومساعدة تقنية ومشورة في مجال السياسات بشأن الاستثمار الزراعي المسؤول. وستُنظم حلقات تدريبية بشأن هذا الموضوع لصانعي القرار، بالتعاون مع منظمات وطنية ودولية أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية.

32- وستطلق منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مشروعاً تجريبياً لاختبار تنفيذ الشركات للتوجيهات المتعلقة بسلاسل الإمداد الزراعي المسؤولة اختصاراً ميدانياً ودعم الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء لتعزيز السلوك المسؤول في الأعمال التجارية في التجارة الزراعية، بما في ذلك عن طريق قيام المؤسسات باتخاذ الإجراءات اللازمة. وسيعمل هذا المشروع بتنسيق وثيق مع "البرنامج المظلة" المذكور أعلاه، إذ أن التوجيهات تساعد الشركات على استخدام مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

33- وستواصل المنظمة دعم تطوير شراكات متعددة أصحاب المصلحة أكثر اشتمالاً لتجارة السلع المستدامة (الهدف الاستراتيجي 2 والهدف الاستراتيجي 4). ويوفر المنتدى العالمي للموز نموذجاً مفيداً للشراكة الناجحة بين الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية يمكن تكراره لسلع أخرى. وسيعقد المنتدى مؤتمره العالمي الثالث لمناقشة التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي تواجه تجارة الموز، وخاصة انتشار الأمراض الجديدة مثل مرض ذبول الموز الفطري (tropical race 4). وستطلق المنظمة برنامجاً عالمياً لمكافحة هذا المرض ومنع انتشاره إلى البلدان الأعضاء الأخرى. وسيساهم إنشاء بوابة إلكترونية للممارسات الجيدة للتجارة المستدامة وتوفير التدريب بشأن الصحة والسلامة المهنية في تطوير سلاسل قيمة للموز أكثر اشتمالاً وفعالية. وستساعد المنظمة أيضاً الحكومات ومنظمات المنتجين والجمعيات التجارية على تطوير أدوات لقياس وخفض انبعاثات غازات الدفيئة ("البصمة الكربونية") لتجارة الموز.

34- ونظراً لأهمية التجارة بالنسبة إلى الأمن الغذائي، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم للبلدان الأعضاء في المشاركة الفعالة في السياسات والاتفاقات التجارية (الهدف الاستراتيجي 4) المفضية إلى التنمية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي. وتقدم هذه المساعدة من خلال التحليل وتطوير القدرات وتيسير الحوار بهدف توليد فهم أكبر للقضايا المتعلقة بالسياسات الرئيسية التي تؤثر على الزراعة وتجارة الأغذية وتطورات السوق. وستركز المساعدة على الصعيد القطري على تعزيز الأدلة بشأن تأثيرات سياسات واستراتيجيات التجارة المختلفة على الأمن الغذائي وعلى تشجيع زيادة الموازنة بين السياسات الزراعية الوطنية وبين أولويات وبرامج التجارة/الاستثمار. وفي هذا السياق، سيكون لتقديم بيانات منتظمة عن التدابير السياساتية القطرية قيمة خاصة. كما أن من شأن ذلك أن يساعد أيضاً على تعزيز التنسيق بين الحكومات وبناء أوجه التآزر لزيادة اتساق سياسات الأمن الغذائي وموازنة الأولويات في تصميم سياسات التجارة، بغية تحسين امثالها للأطر التجارية الإقليمية والعالمية.

35- وسيظل قيام المنظمة بدعم البلدان لتعزيز قدراتها في مجال رصد أسعار الأغذية وتحليلها (الهدف الاستراتيجي 5 والهدف الاستراتيجي 1) والاستناد إليها في القرارات الخاصة بالسياسات القائمة على الأدلة للمساعدة على الحد من التقلب الحاد لأسعار الأغذية، يشكل دوراً رئيسياً. ويجري التخطيط كي تشمل أداة رصد وتحليل أسعار الأغذية المتضمنة في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة نسخة وطنية مُحسنة على المستوى القطري أو الإقليمي، بينما سيجري توسيع عمليات الرصد والتحليل لوجهات أسعار الأغذية المحلية التي تقوم بها المنظمة وكذلك توسيع عروض الأسعار الدولية القياسية. وسيواصل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة توفير معلومات منتظمة وإنذاراً مبكراً بشأن الأمن الغذائي، فضلاً عن دعم نظام الإنذار المبكر - العمل المبكر، وفي الوقت نفسه سيحسن نظمه العالمية للرصد، التي تدعم إجراء تحليلات ذات مغزى في الوقت المناسب وكذلك تلبية الطلب على تنمية القدرات. وكجزء من جهدٍ أعم تقوم به المنظمة بغية زيادة قدرات سكان الريف على الصمود والتكيف في وجه تغير المناخ، بما في ذلك الظواهر المناخية القسوى من مثل النينيو، سيواصل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة رصد الأحداث المناخية القسوى والعمل على تقليل وقعها على الأمن الغذائي. وسيتم الانتهاء من نسخة مستقلة من نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة المتضمن في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة ليجري تجربتها وتنفيذها على المستوى القطري. كما سيجري أيضاً تنفيذ منهجية مؤشر الانكشاف على المخاطر المتضمن في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة ووضع نظام لصيانة هذا المؤشر بانتظام.

36- وستكفل الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع مواكبة قضايا السلع المعاصرة وتعزيز أدوارها في تنمية القدرات والتعاون الدولي لغرض تعزيز دخل المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة وأمنهم الغذائي (الهدف الاستراتيجي 3). وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصى الاجتماع المشترك للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المائلة بأن تنظر لجنة مشكلات السلع في دمج الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة مع الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المائلة بغية تحقيق كتلة حرجة واقتصاد الحجم الكبير وتحسين جدوى السياسات. وقدّم في اجتماع ما بين الدورات اقتراح

مماثل بدمج الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحمضيات مع الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية.

37- وستحافظ المنظمة على تقرير التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، باعتباره المرجع العالمي للإسقاطات المتوسطة الأجل وتحليل الأسواق في القطاع الزراعي (الهدف الاستراتيجي 6). كما ستقدم المنظمة الدعم للبلدان الأعضاء لتعزيز قدراتها في مجال التخطيط الاستراتيجي والتحليل السياساتي باستخدام توقعات السوق العالمية والإقليمية والوطنية. وسيجري توسيع التغطية الجغرافية والسلعية لنظام التوقعات المتوسطة الأجل لتوفير إسقاطات شاملة للسوق وتحليلات للسيناريوهات المتعلقة بتطورات السوق الناشئة وصياغة الاتفاقات التجارية. وستمكن جهود بناء القدرات البلدان من أن تصبح أكثر نشاطاً في التعاون وفي استخدام إطار النمذجة. وسيتم إنشاء نظام ديناميكي لتقديم التعليقات والاستعراض بتأمين المشاركة الفعالة للمكاتب الميدانية والمؤتمرات الإقليمية للمنظمة.

38- وستواصل المنظمة تزويد الأعضاء فيها وأصحاب المصلحة المهتمين الآخرين بالمعلومات عن أسواق السلع الزراعية من خلال الرصد والتقييم المستمرين للعرض والطلب والتجارة والمخزونات والأسعار وإعداد تقارير منتظمة، وهي تحديداً توقعات الأغذية وتوقعات المحاصيل وحالة الأغذية. ويشمل هذا أيضاً استضافة الأمانة المشتركة بين الوكالات في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية والأنشطة ذات الصلة.

39- وفي إطار برنامج العمل، إفساحاً في المجال لواقعي السياسات والجمهور العريض لإجراء مناقشة مفتوحة عن أسواق السلع الزراعية ومسائل السياسات ذات الصلة، ستواصل المنظمة إصدار مطبوعها الرئيسي عن حالة أسواق السلع الزراعية. ويسعى هذا التقرير إلى معالجة القضايا الاقتصادية وتحليلها بصورة موضوعية لفائدة جميع المهتمين بالتطورات التي تشهدها أسواق السلع الزراعية وتأثيراتها.

الملحق 1: إطار النتائج في المنظمة – العناصر الرئيسية

رؤية منظمة الأغذية والزراعة

عالم خال من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في النهوض بمستويات المعيشة للجميع، وخاصة أشد الفئات فقراً، بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء

- القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والضمان التدريجي لعالم يمكن فيه لجميع الناس في جميع الأوقات الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- والقضاء على الفقر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، مع زيادة إنتاج الأغذية، وتعزيز التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- والإدارة المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية، لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

الأهداف الاستراتيجية

- (1) الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
- (2) زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
- (3) الحد من الفقر في المناطق الريفية
- (4) تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
- (5) زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

الهدف الإضافي

الجودة الفنية والمعرفة والخدمات

المواضيع الشاملة

- الشؤون الجنسانية
- الحوكمة
- التغذية

• تغيير المناخ

الوظائف الرئيسية

- (1) تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية وتلك الخاصة بوضع المواصفات، مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات التقنية وغيرها؛
- (2) تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها ورصدها وتحسين فرص الحصول عليها في المجالات ذات الصلة باختصاصات المنظمة؛
- (3) تيسير وتعزيز ودعم الحوار في مجال السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛
- (4) إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويين القطري والإقليمي لإعداد وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة؛
- (5) القيام بأنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعرفة والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة؛
- (6) تيسير إقامة الشراكات في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية بين الحكومات والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- (7) الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات اختصاص المنظمة.

الأهداف الوظيفية

- الخدمات الإرشادية
- تكنولوجيا المعلومات
- حوكمة المنظمة والإشراف عليها وتوجيهها
- الإدارة الكفؤة والفعالة